هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
KINGDOM OF BAHRAIN مملكة البحرين

التقرير السنوي

إطلاق العنان للتقدم والتغيير

2024

قائمة المحتويات

03 كلمة رئيس مجلس الإدارة

04 كلمة الرئيس التنفيذي

05 لمحة عامة حول الهيئة

07 مجلس الإدارة

08 الفريق الإداري

09 فريق عملنا

10 المراجعة السنوية لإستراتيجية الهيئة

16 عام في لمحة

17 عمليات الهيئة

19 المدارس ورياض الأطفال ومؤسسات التعليم الخاصة

21 مؤسسات التعليم والتدريب المهني

22 مؤسسات التعليم العالي

23 الامتحانات الوطنية

26 الإطار الوطني للمؤهلات

29 الخدمات المؤسسية

33 الشراكات المحلية والدولية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد حمد بن فيصل المالكي

وزير شؤون مجلس الوزراء
رئيس مجلس الإدارة

في العام 2024، واصلت هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) ريادتها وتعزيز مكانة مملكة البحرين في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب على المستويين الإقليمي والدولي، وعملت على ترجمة رؤيتها الإستراتيجية إلى نتائج ملموسة تدعم طموحات المملكة للرقي بقطاعي التعليم والتدريب إلى المستوى العالمي؛ تحقيقًا لرؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وتوجيهات الحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

ففي خلال هذا العام، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بتنفيذ 286 مراجعة مؤسسية وعملية على الإطار الوطني للمؤهلات (NQF)، وتدشين الأطر الجديدة الخاصة بمراجعة الأداء العام للمدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي؛ فضلًا عن توسعة نطاق عملها ليشمل قطاعات التعليم المبكر والتربية الخاصة للمرة الأولى منذ تأسيسها. وتعكس هذه الإنجازات قدرة الهيئة على الابتكار، والتكيف، والارتقاء بمعايير ضمان الجودة على المستويين المحلي والدولي.

كما يشيد مجلس الإدارة بدور الهيئة الرائد في ربط نتائج مراجعات الهيئة في كافة العمليات التنظيمية بنجاح وكفاءة عالية؛ مما ساهم في تعزيز ربط عمليات ضمان الجودة بقرارات الترخيص والاعتماد والتمويل في قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وفيما نمضي قدمًا بخطى ثابتة، سيواصل المجلس تحقيق رؤيته الهادفة إلى تطوير أنظمة تعليم وتدريب رائدة، موثوقة ومستدامة؛ تعزز أهداف التنمية في مملكة البحرين، وتمنح المتعلمين الزخم المطلوب لتلبية متطلبات سوق العمل في المستقبل.

كلمة الرئيس التنفيذي

د. مريم حسن مصطفى

الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب

عام من الإنجازات، واصلنا خلاله مسيرة 16 عامًا من العطاء الهادف إلى تجويد مخرجات قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وفق رؤى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وتوجيهات الحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

في هذا العام، نفذت هيئة جودة التعليم والتدريب، بروح الفريق الواحد "فريق البحرين"، جزءًا كبيرًا من أهداف إستراتيجيتها للأعوام (2023-2026) بنجاح وكفاءة عالية، ونفذت كذلك ثمان مبادرات رئيسة لدعم تطوير قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وهي مبادرات تعكس الالتزام المستمر للهيئة بالتحسين والتطوير. كما تم إطلاق الهوية المحدثة للهيئة، التي عكس مضمونها الاهتمام بالتواصل الشفاف والفعال مع الشركاء الإستراتيجيين.

هذا وقد تم تحديث الأطر الخاصة بمراجعة الأداء العام للمدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي؛ مما كان له الأثر في تعزيز الشراكة الفاعلة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة في القطاع. كما حققت الهيئة إنجازًا متمثلًا في تعاونها المشترك مع مجلس التعليم العالي، والتي جاءت نتائجه بوضع إطار موحد للمراجعات المؤسسية التي يعتمد عليها المجلس في منح الاعتماد.

ومن جهة أخرى، تم إقرار ربط حصول مؤسسات التدريب المهني على التمويل بناء على نتائج مراجعات الأداء؛ مما يساهم في ضمان جودة الخدمات التعليمية والتدريبية، ويعزز من تكامل عمل الهيئة مع شركائها.

إن العام 2024 كان عامًا مفصليًا في تعزيز مكانة الهيئة كـ"بيت للخبرة" في مجال ضمان الجودة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث نفذت الهيئة برنامجًا تدريبيًا لمراجعي مركز ضمان جودة التعليم المدرسي في الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، وتصدرت تجربتها وخبرتها الرائدة المستوى الإقليمي في مجال مراجعات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، استكملت الهيئة بنجاح أول مراجعة مشتركة للمدارس الخاصة التي تطبق المنهج البريطاني في مملكة البحرين، وهو إنجاز يعكس الدور الريادي المستمر للهيئة في المنطقة.

ختامًا، سنواصل في هيئة جودة التعليم والتدريب، بكل عزم وإصرار، عملنا لتحقيق المهام التي أسندت للهيئة منذ إنشائها، ونجدد التزامنا بتطوير قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين؛ لكوننا شركاء رئيسين في صناعة المستقبل القائم على الاستثمار في التعليم والتدريب من أجل الوطن والمواطن.

لمحة عامة حول الهيئة

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بدور مهم في تزويد الطلبة، والمتعلمين وأولياء الأمور، وأرباب العمل، ومؤسسات التعليم والتدريب، وصناع القرار في مؤسسات التعليم والتدريب، والأطراف ذات العلاقة؛ بتقييم موضوعي لجودة التعليم والتدريب المقدمين في مملكة البحرين.

يوكل إلى الهيئة إنجاز هذا الدور المهم من خلال تنفيذ المهام الثلاث الرئيسة المنوطة بها؛ وهي:

1. إجراء مراجعة جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، والبرامج الأكاديمية والمهنية.
2. تنفيذ الامتحانات الوطنية.
3. إدارة الإطار الوطني للمؤهلات، والمحافظة على سجله.

تساعد هيئة جودة التعليم والتدريب، في تحسين جودة التعليم والتدريب المقدمين في مملكة البحرين، من خلال:

- مساعدة كافة المؤسسات على تحديد جوانب القوة؛ لتتمكن من البناء عليها. فضلًا عن تحديدها للجوانب التي تحتاج إلى تحسين؛ مما يمكن المؤسسات من معالجتها.
- تزويد صناع السياسات والجمهور العام، بالمعلومات حول جودة التعليم والتدريب المقدمين في مملكة البحرين؛ مما يمكنهم من وضع سياسات أفضل؛ بغية تحسين قطاعي التعليم والتدريب، والتوصل إلى قرارات مدروسة.
- وضع معايير ومؤشرات واضحة تصف خصائص المؤسسة، أو المؤهلات التعليمية الجيدة؛ مما يضمن إحاطة جميع المؤسسات بالممارسات الجيدة.
- تعزيز مساءلة المؤسسات التعليمية والتدريبية عن أدائها.
- تمكين الطلبة والمتعلمين وأولياء الأمور، من اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الالتحاق بالمؤسسات، و/أو البرامج؛ بالاستناد إلى تقييم مستقل وموضوعي لجودة أداء هذه المؤسسات، والمؤهلات والشهادات التي تمنحها.
- تشجيع نشر الممارسات الجيدة والابتكارات، من خلال إعداد التقارير حول جوانب القوة؛ مما يمكن الآخرين من الاحتذاء بها.

يسري نطاق عمل هيئة جودة التعليم والتدريب، على جميع أنواع مؤسسات التعليم والتدريب المرخصة للعمل ومنح المؤهلات في مملكة البحرين؛ بما يشمل: رياض الأطفال، والمدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التربية الخاصة، ومؤسسات التعليم العالي.

لمحة عامة حول الهيئة

رؤيتنـا

أن تكون الهيئة شريكًا فاعلًا في دفع عجلة التحسين المستمر للجودة؛ للرقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي.

رسالتنا

أن نضطلع بدور مهم في تحسين الجودة، ورفع مستوى الثقة في قطاعي التعليم والتدريب، من خلال تقديم رؤى موثوق بها بطريقة ملائمة، تتسم بسرعة الاستجابة والشفافية.

قيمنـا

- العدالة
- التنافسية
- الاستدامة

مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارتنا نخبة من القادة المتميزين في القطاعين العام والخاص، يقدمون توجيهات قيمة لفريقنا الإداري؛ لضمان تحقيق المهام الإستراتيجية بفاعلية.

سعادة السيد
حمد بن فيصل المالكي

وزير شؤون مجلس الوزراء
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ
حمد بن محمد بن حمد آل خليفة

رئيس مجلس إدارة شركة نسيج ش.م.ب.
نائب رئيس مجلس إدارة مشاريع الأمل
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيدة
يارا رضا فرج

منسقة التعاون الدولي
مكتب رئيس مجلس الوزراء

السيدة
سارة إسحاق حسن

منسقة - مكتب رئيس مجلس الوزراء

الدكتور
فيصل عيسى حماد

الوكيل المساعد للتنافسية والمؤشرات الاقتصادية- وزارة المالية والاقتصاد الوطني

السيد
منذر عبد اللطيف المداوي

مدير تطوير أعمال قطاع السياحة والتعليم والصحة - مجلس التنمية الاقتصادية

السيد
عامر حسن مرهون

المدير العام لمهارات البحرين

السيدة
دلال إقبال صنقور

مدير العلاقات الدولية – مركز الاتصال الوطني

الفريق الإداري

انطلاقًا من التزامنا الراسخ برؤيتنا ورسالتنا، يقدم الفريق الإداري للهيئة خبرات متنوعة في مجالات تحسين جودة التعليم والتدريب، ووضع الإستراتيجيات؛ مما يضمن تحقيق نمو مستدام وأداء متميز لعملياتنا، وتقديم قيمة متميزة للأطراف ذات العلاقة.

الدكتورة
مريم حسن مصطفى

الرئيس التنفيذي

السيدة
عصمت جعفر

المدير العام
الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

السيدة
جايل جورمان

مستشار
مكتب الرئيس التنفيذي

الدكتورة
الشيخة لبنى آل خليفة

مدير
إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

الدكتور
حسن الحمادي

مدير
إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

السيدة
دعاء عبدالوهاب

مدير
إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

الدكتور
خالد الباكر

مدير
إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية

السيدة
أميرة البلوشي

مدير
إدارة الامتحانات الوطنية

السيدة
أميرة جعفر

مدير
إدارة الموارد البشرية والمالية

السيدة
دانة ربيعة

قائم بأعمال مدير
إدارة عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

فريق عملنا

يتكون فريقنا من موظفين أكفاء ومحترفين ذوي خبرات وخلفيات متنوعة، يكرسون أنفسهم لتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين؛ وبفضل خبراتنا في مجال ضمان الجودة، والإطار الوطني للمؤهلات، والامتحانات الوطنية؛ فإننا نتعاون مع كافة الأطراف للارتقاء بالمعايير، ودعم المتعلمين والمؤسسات لإحراز النجاح والتقدم.

100
إجمالي عدد منتسبي هيئة جودة التعليم والتدريب

%96
نسبة البحرنة

%71
نسبة المرأة العاملة في هيئة جودة التعليم والتدريب

نفخر بإنجازاتهم

الدكتورة الشيخة لبنى آل خليفة

حصلت الدكتورة الشيخة لبنى بنت علي بن عبدالله بن خالد آل خليفة، مدير إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بهيئة جودة التعليم والتدريب، على وسام الكفاءة من الدرجة الأولى المقدم من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه؛ تقديرًا لمساهماتها البارزة في مجال التعليم وضمان الجودة، حيث ساهمت قيادتها المتميزة وإخلاصها في تطوير معايير قطاع التعليم العالي في المملكة.

السيدة نيلة محمد الكعبي

تفضل صاحب السمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، بتكريم السيدة نيلة محمد الكعبي، رئيسة المراجعات التعليمية في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بهيئة جودة التعليم والتدريب، بعد مشاركتها في النسخة الثالثة من برنامج القيادة الوطنية المتقدمة "لامع". ويبرز هذا التكريم مهاراتها القيادية المتميزة وإخلاصها في الارتقاء بمعايير التعليم وضمان الجودة في مملكة البحرين.

السيدة لطيفة الدوسري

كرمت هيئة جودة التعليم والتدريب السيدة لطيفة الدوسري، إداري البرامج في الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لنيلها لقب "الشاب الاستثنائي"، وذلك ضمن مبادرة وزارة شئون الشباب والرياضة التي أطلقتها بالتزامن مع "يوم الشباب البحريني 2024"؛ نظرًا لإنجازاتها البارزة، ومساهماتها في المجتمع، وجهودها الواضحة، مما يعكس تفانيها المستمر والتزامها بالتميز.

المراجعة السنوية لإستراتيجية الهيئة

إستراتيجيتنا

إستراتيجيتنا للأعوام (2023-2026) مبنية على إنجازاتنا السابقة والدروس المستفادة، حيث تم تحديد سبع أولويات تم ترجمتها إلى ثلاثة أهداف إستراتيجية تهدف إلى تحسين منظومة التعليم والتدريب في مملكة البحرين. هذه الأولويات تعزز مكانة الهيئة كمؤسسة قادرة على التكيف، وتسعى لتحقيق القيمة من خلال التركيز على تعزيز الأنظمة، وبناء القدرات الداخلية، والانفتاح والمشاركة الفعالة.

الأهداف الإستراتيجية	الأولويات
تحقيق أثر فعال في السياسات الوطنية للتعليم والتدريب	**مؤسسة قادرة على التكيف:** الاستفادة من عوامل النجاح للهيئة، وضمان العمل على تلبية التطلعات والطموحات الوطنية.
	انسيابية العمليات لتحقيق القيمة: السعي إلى انسيابية أطر العمل والعمليات للهيئة؛ من أجل تحقيق القيمة للجهات الحكومية، ولشركائنا في قطاعي التعليم والتدريب.
	مخرجات تطمح إلى تحسين الأنظمة والجودة: تشكل مراجعات الهيئة، ونتائج الامتحانات الوطنية، وعمليات الإطار الوطني للمؤهلات؛ جزءًا مهمًا من أنظمتنا، ونطمح إلى دعم التحسين المنهجي لقطاعي التعليم والتدريب.
بناء الهياكل التمكينية (الممكنات)	**كفاءة القوة العاملة:** الحرص على امتلاك موظفينا المعارف والدراية الفنية المطلوبة، من خلال تطبيق إستراتيجية توظيف مرنة، وبرامج استبقاء المواهب والكفاءات، وأنشطة بناء القدرات.
	نمو مستدام: الحرص على وضع خطة مستدامة؛ من أجل تمكين الهيئة من تحقيق النمو، وتوسعة عملياتها.
زيادة المشاركة وفرص الاستفادة	**الانفتاح والمشاركة الفعالة:** الحرص على الانفتاح والمشاركة الفاعلة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة؛ لاستيعاب احتياجاتها، وتلبيتها من خلال تحسين عمليات الاتصال المباشرة مع كافة الأطراف.
	رؤى ثاقبة تساهم في تحسين السياسات الوطنية: الاستفادة من قاعدة البيانات الثرية، التي طورتها الهيئة على ما يربو على الخمسة عشر عامًا الماضية، والتي تتجاوز التقارير الفنية؛ لدعم تطوير نظام التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

المراجعة السنوية لإستراتيجية الهيئة

تم إنجاز الأولويات من خلال 17 مبادرة رئيسة، تمت إضافة بعضها لاحقًا استجابة للاحتياجات الوطنية المتطورة، والتأكد من توافقها مع التوجهات الإستراتيجية.

في العام 2024، خطت الهيئة خطوات واسعة نحو إنجاز أهدافها الإستراتيجية، التي ركزت على بناء مؤسسة قادرة على التكيف، تضمن الاستجابة للتطلعات والطموحات الوطنية، وانسيابية الأطر والعمليات؛ لتحقيق القيمة الملموسة للجهات الحكومية والشركاء في قطاعي التعليم والتدريب.

وقد شهد العام الثاني من إنجاز الخطة الإستراتيجية (2023-2026) تقدمًا ملموسًا، فضلًا عن التحسين الملحوظ في عمليات الهيئة في العام 2024؛ ومن خلال تطبيق منهج منظم ومتكامل، فقد تم إنجاز ثمان مبادرات رئيسة من المبادرات الإستراتيجية، وسنواصل إحراز المزيد من التقدم في إنجاز المبادرات التسع قيد التنفيذ؛ لضمان مواءمتها مع الأهداف طويلة الأجل.

وتتمثل المبادرات الثمان التي تم تنفيذها فيما يأتي:

- دمج نتائج مراجعات المدارس في أنظمة وزارة التربية والتعليم.
- تكامل نتائج مراجعات مؤسسات التعليم العالي، مع عمليات مجلس التعليم العالي.
- تكامل نتائج مراجعات التدريب والتعليم المهني، مع عمليات الترخيص والتمويل.
- تنفيذ الامتحانات الوطنية للصفين التاسع والثاني عشر.
- ربط عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، بعمليات مجلس التعليم العالي، ووزارة العمل، وصندوق العمل (تمكين).
- وضع خطة مالية مستدامة.
- تعزيز الهوية المؤسسية للهيئة.
- تحسين عمليات إصدار التقارير وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

المراجعة السنوية لإستراتيجية الهيئة

وفي حين ما زالت المبادرات الإستراتيجية التسع قيد التنفيذ، فإنه تتم المراجعة الربع سنوية لها؛ لضمان مواءمتها مع الأهداف طويلة الأجل، وإجراء التعديلات اللازمة، وهي كالتالي:

- تطوير أطر الاعتراف بالتعلم المسبق، ومسارات التعلم المرنة.
- تدشين مراجعات رياض الأطفال.
- تدشين مراجعات أداء مؤسسات التربية الخاصة.
- تدشين إستراتيجيات توظيف مرنة.
- تشكيل فريق كفؤ وراضٍ.
- الاستفادة من التكنولوجيا لرفع الكفاءة التشغيلية (دمج أدوات الذكاء الاصطناعي).
- زيادة الشراكات الإقليمية والدولية.
- تطوير منهج محسن لمراجعات البرامج الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي.
- بناء القدرات من خلال تطوير برامج التدريب المهني وإصدار الشهادات (أكاديمية الهيئة).

المراجعة السنوية لإستراتيجية الهيئة

مجالات التركيز الرئيسة في 2024

من الناحية الإستراتيجية، ركزنا في هذا العام على المجالات الرئيسة التي تهدف إلى تحقيق نمونا وتعزيز تأثيرنا في قطاعي التعليم والتدريب. وإدراكًا لأهمية التكيف مع التوجهات والتحديات الناشئة، فإننا ملتزمون بالاستدامة والاستمرارية، والتقدم التكنولوجي، والتركيز على الأطراف ذات العلاقة، وتطوير فريق عملنا. هذه الالتزامات ستوجه جهودنا نحو تأسيس قيمة مستدامة للأطراف ذات العلاقة بالهيئة.

توسعة عمليات الهيئة:

في العام 2024، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) بتوسيع عملياتها من خلال تطوير إطارين جديدين للمراجعة: الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال، وإطار مراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة. ويهدف هذان الإطاران إلى تحسين عمليات ضمان الجودة في مراحل الطفولة المبكرة وبيئات التربية الخاصة.

وتم تطوير الإطارين بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة الرئيسة؛ بما في ذلك فريق إدارة تراخيص ومتابعة التعليم المبكر بوزارة التربية والتعليم، وكلية البحرين للمعلمين، وأصحاب المدارس الخاصة ورياض الأطفال.

وفي إطار تنفيذ هذه المبادرة، خضع الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال لمراجعات تجريبية، والتي قدمت رؤى قيمة للاستفادة منها في التدشين الرسمي للإطار في العام 2025. ويمثل هذا الإنجاز تقدمًا ملحوظًا في تحسين جودة التعليم من المراحل الأولى للتعلم.

الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة

منحت هيئة جودة التعليم والتدريب، الأولوية لدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي والأتمتة؛ بهدف تبسيط عملياتها، والاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز الكفاءة، حيث تم توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الإدارية والعمليات التشغيلية المختلفة؛ مما أدى إلى تحسين القدرة على اتخاذ القرار، وتقليل المهام اليدوية.

تعزيز التعاون والمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة

على الصعيد الوطني، عززت الهيئة سبل التعاون مع الأطراف ذات العلاقة بشكل ملموس في العام 2024، وذلك من خلال تشكيل اللجان الاستشارية ومجموعات العمل بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة. وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين التنسيق، وضمان توافق السياسات في قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

ومن خلال تطبيق هذا المنهج التشاركي، فقد رسخت هيئة جودة التعليم والتدريب دورها كمؤسسة حكومية بارزة في تطوير السياسات الوطنية للتعليم والتدريب؛ إذ تساهم الهيئة، من خلال المشاركة الفاعلة مع الجهات الحكومية، والجهات التنظيمية والأطراف ذات العلاقة في القطاع، في صياغة السياسات التي تحسن جودة التعليم، وتتيح مواءمة الممارسات الوطنية مع المعايير الدولية.

المراجعة السنوية لإستراتيجية الهيئة

إنجازاتنا في العام 2024

حققت هيئة جودة التعليم والتدريب في العام 2024، تقدمًا ملحوظًا في إنجاز مبادراتها الإستراتيجية المتمثلة فيما يأتي:

إعادة تصميم العمليات وتدشين أطر المراجعة

قمنا بإعادة تصميم عملياتنا لدعم المؤسسات التعليمية والجهات التنظيمية بشكل أفضل؛ مما أسفر عنه تدشين ثلاثة أطر مراجعة جديدة للمدارس، ولمؤسسات التعليم والتدريب المهني، ولمؤسسات التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى ربط عمليات الإطار الوطني للمؤهلات بعمليات الترخيص للجهات التنظيمية، إلى زيادة عمليات الإطار الوطني للمؤهلات بأكثر من 100% مقارنة بالعام 2023.

التطبيق التجريبي لعملية التحقق الذاتي للمؤهلات

وملاءمة لأفضل الممارسات الدولية ولتعزيز دور المؤسسات ذات الأداء الأفضل، فقد نفذت هيئة جودة التعليم والتدريب مشروع التطبيق التجريبي لعملية التحقق الذاتي مع مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي. وبموجب هذه المبادرة، تم منح هاتين المؤسستين الحق في التحقق الذاتي من مؤهلاتها داخليًا قبل تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات.

نموذج الاستدامة المالية

قمنا بتطوير نموذج الاستدامة المالية، الذي يمثل علامة فارقة وإنجازًا تاريخيًا لتحقيق الإيرادات من الخدمات التي تقدمها الهيئة للمرة الأولى منذ تأسيسها؛ ففي الربع الثاني من العام 2024 وحده، غطت هذه الإيرادات نسبة 10% من ميزانيتنا التشغيلية السنوية.

تدشين الهوية المؤسسية وتحسين إصدار التقارير

أدى تدشين الهوية المحدثة للهيئة وتقديم قوالب متميزة لتقارير مراجعات الهيئة، إلى تحسين إمكانية الوصول إلى تقارير الهيئة، وإطلاع المعنيين في قطاعي التعليم والتدريب عليها.

مشاركة الموظفين وبناء القدرات

هذا وتظل مشاركة موظفينا محور تركيزنا الأساسي، حيث تم عقد ورش عمل إستراتيجية حول مستوى التقدم في إنجاز إستراتيجية الهيئة (2023-2026) لجميع موظفي هيئة جودة التعليم والتدريب؛ لتعميق فهمهم بالأهداف الإستراتيجية، وتعزيز مسئوليتهم تجاهها. كما أولت الهيئة اهتمامًا خاصًا بتثقيف موظفيها حول أطر المراجعة الجديدة، وعمليات المراجعة المعاد تصميمها.

المراجعة السنوية لإستراتيجية الهيئة

إنجازاتنا في العام 2024

التحول التنظيمي

وقد شهد العام الثاني من تطبيق إستراتيجية هيئة جودة التعليم والتدريب الجديدة، تحولًا تنظيميا ملموسًا في أعمال الهيئة، من خلال اعتماد نموذج الحوكمة الرشيقة، وانسيابية الهياكل التنظيمية ومواءمة العمليات.

مبادرات الذكاء الاصطناعي والأتمتة

قمنا بإطلاق خمسة مشروعات أتمتة قائمة على الذكاء الاصطناعي؛ مما أدى إلى تحسين الكفاءة الداخلية، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات.

أطر مراجعة رياض الأطفال ومؤسسات التربية الخاصة

قمنا باستكمال المراجعات التجريبية لرياض الأطفال، والتي حققت نتائج إيجابية، وكذلك قمنا بوضع ملحق إطار مراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة؛ مما أدى إلى تعزيز النهج الشمولي في ممارسات ضمان الجودة.

هذا وتتعهد الهيئة خلال العام القادم بتطوير أهدافها الإستراتيجية؛ لرفع مستوى أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز مشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملياتها؛ إذ تشكل الدروس المستفادة وإنجازاتنا في العام 2024 أساسًا قويًا لإحراز المزيد من التقدم في الأعوام القادمة؛ مما يضمن استمرار رؤيتنا الإستراتيجية في تحقيق أثرها الملموس في دفع عجلة التحسين المستمر لمنظومة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

عـام في لمحة

يناير

- تدشين الخطط التشغيلية للعام 2024.
- بدء التطبيق التجريبي لعملية التحقق الذاتي.

فبراير

- اعتماد أطر مراجعة أداء المدارس ومؤسسات التدريب المهني.
- الاحتفال بالذكرى الـ15 لتأسيس الهيئة.

مارس

- نشر التقرير السنوي 2023.

أبريل

- إجراء الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر.

مايو

- إجراء الامتحانات الوطنية للصف التاسع.
- عقد البرنامج التدريبي لمراجعي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم.
- إجراء المراجعة المشتركة الأولى للمدارس البريطانية في الخارج (BSO).

يونيو

- إطلاق الهوية المحدثة هيئة جودة التعليم والتدريب.

يوليو

- التطبيق التجريبي لمشروع الذكاء الاصطناعي (Eduscribe).
- نشر تقرير أداء الأنظمة.

أغسطس

- إصدار مواد وإرشادات التدريب لرياض الأطفال.

سبتمبر

- بدء تنفيذ المراجعات التجريبية لرياض الأطفال.
- بدء برنامج التهيئة للدفعة الثانية من منتدبي وزارة التربية والتعليم.

أكتوبر

- تطوير واستكمال الإطار التجريبي لمراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة.

نوفمبر

- استكمال المراجعات التجريبية لرياض الأطفال.
- إعداد إطار مراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة.

ديسمبر

- إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للهيئة.

عمليات الهيئة

قامت الهيئة، مسترشدة بالأطر العامة الجديدة للمراجعات، بمواصلة عمليات تقييم أداء كافة مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

فمنذ تأسيس الهيئة، قامت فرقنا بإجراء أكثر من 2,396 مراجعة وعملية على الإطار الوطني للمؤهلات، بالإضافة إلى 263 ورقة امتحانات وطنية؛ مما ساعد مؤسسات التعليم والتدريب في فهم مواطن القوة لديها، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

وخلال هذا العام، أجرت فرق المراجعة 286 عملية مراجعة وعمليات الإطار الوطني للمؤهلات في مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية والخاصة على المستويات كافة، موضحة على النحو الآتي:

83
مراجعة للمدارس

16
مراجعة لمؤسسات التدريب المهني

11
مراجعة لمؤسسات التعليم العالي

22
مراجعة للبرامج الأكاديمية

78
مؤهلًا وطنيًا تم تسكينه

20
مؤسسة تم إدراجها

56
مؤهلًا أجنبيًا تم إسناده

12,499
طالب في الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

13,214
طالب في الامتحانات الوطنية للصف التاسع

عمليات الهيئة

وتدعم هيئة جودة التعليم والتدريب مكافأة الأداء العالي، وتشجع على مشاركة أفضل الممارسات. وقد منحنا ختمي الجودة الذهبي والفضي لعدد **31 مؤسسة** في العام 2024:

11
مؤسسة
منحت الختم الذهبي

ليصبح مجموع المؤسسات الحاملة لختم الجودة الذهبي
42 مؤسسة

20
مؤسسة
منحت الختم الفضي

ليصبح مجموع المؤسسات الحاملة لختم الجودة الفضي
78 مؤسسة

المدارس ورياض الأطفال ومؤسسات التربية الخاصة

المدارس

إطار عمل مراجعة المدارس الجديد

استجابة للتغيرات السريعة على المستويين المحلي والعالمي، فقد أصبح تحديد المهارات الأساسية للتعلم أمرًا بالغ الأهمية لإعداد الطلبة لمسارات ما بعد التخرج، سواء في مؤسسات التعليم العالي أو الانخراط في سوق العمل. ويركز الإطار العام الجديد لمراجعة أداء المدارس تركيزًا قويًا على تحسين مخرجات التعلم، من خلال دمج مهارات القرن الحادي والعشرين في خبرات التعلم.

وحتى يتسنى زيادة الوعي بالإطار العام لمراجعة أداء المدارس بين الأطراف ذات العلاقة ودعم تنفيذه، فقد أطلقت هيئة جودة التعليم والتدريب العديد من المبادرات، شملت عقد الجلسات التدريبية للمراجعين الداخليين، وورش العمل لمديري المدارس الحكومية والخاصة. فضلًا عن ذلك، نظمت الهيئة الجلسات الافتراضية للمعلمين، والمعلمين المتدربين في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى عقد جلسة تعريفية خاصة لأولياء الأمور؛ للتعريف بالإطار الجديد لمراجعة أداء المدارس.

وتمثل الهدف الرئيس من هذه الجهود، في تعزيز الفهم المشترك والاستعداد التام للتنفيذ الفعال للإطار العام لمراجعة أداء المدارس.

وكي يتحقق التنفيذ الفعال للإطار، قامت الهيئة بتطوير مجموعة الحقائب التدريبية الشاملة، وتوفيرها على الموقع الإلكتروني للهيئة؛ لمساعدة قادة المدارس والمعلمين على فهم الإطار العام للمراجعة، وتطبيق أدوات ضمان الجودة لتلبية متطلبات التحسين.

جلسات التدريب والتوعية

7 لمراجعي الهيئة	**3** لقادة المدارس وأخصائي وزارة التربية والتعليم	**4** لقادة المدارس الحكومية	**4** لقادة المدارس الخاصة
5 للمراجعين الخارجيين	**2** لكلية البحرين للمعلمين	**4** للمعلمين	**2** لأولياء الأمور

المدارس ورياض الأطفال ومؤسسات التربية الخاصة

رياض الأطفال ومؤسسات التربية الخاصة

انطلاقًا من التزام هيئة جودة التعليم والتدريب بالتطوير المنظم والنهج الشامل للتعليم الجيد، فقد وسعت عملياتها لتشمل مراجعة كافة مؤسسات التعليم والتدريب. وإيمانًا منا بحاجة نظام التعليم الجيد لنهج شمولي، يلبي الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين، فقد وجهت الهيئة جهودها نحو ضمان جودة مؤسسات التعليم المبكر (مؤسسات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة)، ومؤسسات التربية الخاصة التي تزاول أنشطتها في مملكة البحرين.

الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال

خلال هذا العام، طورت هيئة جودة التعليم والتدريب الإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال، الذي يحدد المعايير لتقييم أداء رياض الأطفال في مملكة البحرين، ويتلاءم مع أفضل الممارسات العالمية في التعليم المبكر، التي تركز على التعلم باللعب الموجه الذي يبادر به الطفل، ويدعم نموه المتكامل في بيئة تعليمية حاضنة وشاملة.

في سبتمبر 2024، بدأت هيئة جودة التعليم والتدريب المراجعات التجريبية لعدد 15 روضة أطفال؛ للوقوف على مدى فاعلية الإطار التجريبي في تقييم مؤسسات التعليم المبكر، إضافة إلى مساعدة رياض الأطفال في تحسين عمليات التقييم الذاتي الداخلية لها.

وقد أبرزت نتائج المرحلة التجريبية، الحاجة إلى تطوير برامج تطوير مهني هادفة في مؤسسات التعليم المبكر، ولا سيما في مجالات التعلم باللعب الموجه الذي يبادر به الطفل وعروض البرامج. كما أكدت نتائج المراجعات التجريبية أن الأطفال يحظون برعاية تعليمية ملائمة في بيئة غنية بالموارد والمرافق التعليمية المتنوعة والآمنة.

مراجعات احتياجات مؤسسات التربية الخاصة

كما بدأت التحضيرات لإجراء مراجعات مؤسسات التربية الخاصة، من خلال جمع البيانات الأساسية المطلوبة عن هذه المؤسسات في مملكة البحرين. ومن ثم، تم تشكيل اللجنة الاستشارية لمؤسسات التربية الخاصة التي تضم ممثلين من جهات الترخيص المختلفة؛ وتشمل وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، والهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية، بالإضافة إلى تشكيل مجموعة عمل.

وتمثل الهدف من ذلك في المساعدة في وضع خارطة طريق إستراتيجية للتحضيرات، وتنفيذ مراجعات مؤسسات التربية الخاصة. وخلال هذه المرحلة التحضيرية، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب، بإجراء عمليات المقايسة المرجعية مقابل أفضل الممارسات الدولية، وتنفيذ زيارات استطلاعية لهذه المؤسسات في المملكة؛ لتطوير دليل وإطار مراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة، قبل تنفيذ المراجعات التجريبية في المرحلة القادمة لهذه المؤسسات.

مؤسسات التعليم والتدريب المهني

يعد التدريب المهني ضروريًا لتزويد الأفراد بالمهارات العملية، والمعارف اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي في إطار تحقيق أهداف الثورة الصناعية الرابعة.

الإطار العام الجديد لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني

وبالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة الرئيسة، المتمثلة في الجهات التنظيمية، وجهات التمويل، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني، والخبراء في القطاع، والمدربين؛ طورت هيئة جودة التعليم والتدريب إطارًا شاملًا جديدًا لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني. وتم تصميم هذا الإطار لضمان اكتساب المتدربين للمعارف ومهارات التوظيف المطلوبة؛ لإحراز النجاح في بيئة مهنية ديناميكية ومتغيرة.

يتكون الإطار العام لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني من ثلاثة مجالات رئيسة وسبعة معايير؛ تهدف إلى تعزيز عملية التعلم مدى الحياة، وتحسين المهارات الشخصية والمهنية؛ كما تؤكد على التطوير المستمر للمهارات وتعزيز مهارات التفكير النقدي ومهارات التفكير العليا، وتطبيق منهجيات وأنشطة صارمة للتعلم العملي القائم على حل المشكلات.

كما يشجع الإطار ، مؤسسات التعليم والتدريب المهني، على إشراك المتدربين في تطبيق معارفهم من خلال مهام واقعية، وتعزيز بيئة تعليمية تولي الأولوية للتوجه الإستراتيجي، والقيادة الفعالة، والتقييم الذاتي، والمراقبة المستمرة للأداء.

مؤسسات التعليم العالي

ربط نتائج مراجعات الهيئة بعمليات الجهات التنظيمية

نجحت هيئة جودة التعليم والتدريب في تحقيق مبادرة إستراتيجية رئيسة، من خلال ضمان التأثير المباشر لنتائج المراجعات المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي في عمليات الاعتماد المؤسسي والتراخيص؛ مما يمثل تحسنًا ملحوظًا في مواءمة عمليات ضمان الجودة مع قرارات الجهات التنظيمية.

الإطار العام لمراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (المراجعات المؤسسية)

وبعد نشر الإطار العام لمراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (المراجعات المؤسسية)، فقد تم عقد ورش تدريب مكثفة لقطاع التعليم العالي؛ تحضيرًا لإطلاق هذه المراجعات، وقد تضمن ذلك برنامج بناء القدرات الذي تم تطويره بالتعاون مع الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي.

الامتحانات الوطنية

يتم تصميم الامتحانات الوطنية؛ لتقييم جودة التعليم في المدارس الإعدادية والثانوية في مملكة البحرين. وتؤدي هذه التقييمات أيضًا دورًا مهمًا في تطوير السياسات التعليمية، من خلال إعداد التقارير التي تحلل المهارات والمعارف التي اكتسبها الطلبة في الصفين التاسع والثاني عشر مقابل المقاييس الوطنية والدولية.

الامتحانات الوطنية للصف التاسع

نفذت هيئة جودة التعليم والتدريب الامتحانات الوطنية لجميع طلبة الصف التاسع في المدارس الحكومية، في **أربع مواد أساسية:**

- ع اللغة العربية
- E اللغة الإنجليزية
- الرياضيات
- العلوم

وتصمم كافة هذه الامتحانات لتتوافق جميعًا مع منهج وزارة التربية والتعليم. وتهدف الامتحانات الوطنية للصف التاسع إلى قياس قدرات ومهارات الطلبة مع نهاية المرحلة الإعدادية.

الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

يتمثل الهدف الرئيس من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر، في قياس أداء الطلبة مقابل الأهداف التعليمية للمرحلة الثانوية ومعايير الكفاءة الدولية في **ثلاث مواد أساسية:**

- ع اللغة العربية
- E اللغة الإنجليزية
- المهارات الرياضية

ويقدم جميع طلبة المدارس الحكومية الامتحانات الوطنية، مع إتاحة فرصة المشاركة الاختيارية لطلبة المدارس الخاصة في هذه الامتحانات.

الامتحانات الوطنية

منهجية التقييم

بالتعاون مع مطبعة جامعة كامبريدج وإدارة التقويم التابعة لها، يتم تحليل نتائج الامتحانات الوطنية باستخدام منهجية مقارنة الفوج، حيث تقارن هذه الطريقة أداء الطلبة بأداء أقرانهم؛ مما يضمن تقييم الطلبة الذين تأثروا بجائحة كوفيد19- بشكل عادل.

في العام 2025، ستقوم هيئة جودة التعليم والتدريب بتطبيق منهجية «تحديد المعايير» التي تربط النتائج بمعيار مطلق. وستشمل هذه العملية تحديد مستويات الأداء بناء على البيانات الإحصائية وأحكام الخبراء في المواد الدراسية؛ لتحديد نطاقات الدرجات، مما يعزز فهم تقدم الطلبة وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

تحديثات 2024

في العام 2024، تم تنفيذ العديد من التطويرات المهمة على الامتحانات الوطنية لتحسين الكفاءة؛ وعلى سبيل المثال، تم تحويل مواصفات ورقة القراءة في امتحانات اللغة العربية واللغة الإنجليزية من أسئلة الإجابة القصيرة إلى صيغة الاختيار من متعدد، مع الحفاظ على الكفايات الأساسية للتقييمات.

ونأمل أن يكون لهذه التغييرات أثر إيجابي في أداء الطلبة، من خلال طرح أسئلة أكثر وضوحًا وأسهل فهمًا، مما سيمكنهم من إظهار فهمهم بشكل أكثر فاعلية. كما يحسن هذا التحول أيضًا جودة التعليم عمومًا، ويوائم طرائق التقييم مع المعايير العالمية، ويهيئ الطلبة للاستفادة من الفرص الأكاديمية والمهنية المستقبلية بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، يتم التحضير لدمج فقرات الأسئلة المولدة بالذكاء الاصطناعي في أوراق الامتحانات الوطنية 2025، وذلك بعد إجراء مراجعات ومشاورات شاملة مع الخبراء في المواد الدراسية؛ مما سيؤدي إلى تقييمات أكثر موضوعية، يمكن أن تتضمن سيناريوهات واقعية؛ ويجعل الامتحانات أكثر ملاءمةً للطلبة.

الامتحانات الوطنية

المبادرات التوعوية

مقاطع الفيديو التفاعلية: نشرت هيئة جودة التعليم والتدريب مقاطع فيديو تفاعلية للطلبة على تطبيق «الإنستغرام»؛ بهدف تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه هذه التقييمات في مسيرتهم الأكاديمية.

نشرات إعلامية: قامت الهيئة بتوزيع نشرات إعلامية غنية بالمعلومات الأساسية عن الامتحانات الوطنية تستهدف كلاً من الطلبة، أولياء الأمور والمدارس.

لقاء أولياء الأمور: كما قامت الهيئة بعقد لقاء مع أولياء الأمور، لمناقشة أهمية الامتحانات الوطنية، وتلقي التغذية الراجعة، وتحسين الدعم التعاوني للطلبة. وقد ساهم هذا اللقاء في رفع الوعي لدى أولياء الأمور بعمليات التقييم، فضلًا عن المساهمة في تعزيز دافعية الطلبة من خلال الدعم الفعال في المنزل.

ولم تقتصر مبادرات التوعية على زيادة فهم الأطراف ذات العلاقة للامتحانات الوطنية فحسب، بل ساهمت أيضًا في بناء شبكة أقوى من الدعم المقدم للطلبة، وفي تطوير الإجراءات لتقديم الامتحانات الوطنية بشكل أفضل.

الإطار الوطني للمؤهلات

ربط عمليات الإطار الوطني للمؤهلات بقرارات الجهات التنظيمية

انطلاقًا من التنسيق المشترك بين الهيئة وشركائها الإستراتيجيين، بما في ذلك وزارة العمل، ومجلس التعليم العالي، وصندوق العمل (تمكين)؛ قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بربط عمليات الإطار الوطني، بقرارات الترخيص والتمويل للمؤسسات. وقد أسفر هذا التعاون عن ارتفاع كبير في نسب إنجاز العمليات: ارتفاع نسبة المؤسسات المدرجة بنسبة 44%، وارتفاع نسبة المؤهلات المسكنة على الإطار الوطني للمؤهلات بنسبة 28%، إضافة إلى زيادة ملحوظة في عدد المؤهلات الدولية المسندة على الإطار الوطني للمؤهلات بنسبة 96%، مقارنة بعدد المؤهلات الدولية المسندة في العام الأكاديمي الماضي.

الإدراج المؤسسي لـ20 مؤسسة في العام 2024

وفي هذا العام، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المدرجة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات 20 مؤسسة، منها 4 مؤسسات تعليم عالٍ، و16 مؤسسة تدريب مهني؛ ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات المدرجة 65 مؤسسة تعليمية وتدريبية، بنسبة 67% من مجمل المؤسسات المرخصة في مملكة البحرين.

الإدراج المؤسسي

الإطار الوطني للمؤهلات

تسكين 78 مؤهلًا وطنيًا على الإطار الوطني للمؤهلات في العام 2024

شهد العام 2024 تسكين 78 مؤهلًا وطنيًا على الإطار الوطني للمؤهلات، منها 57 مؤهل تعليم عالٍ، و21 مؤهل تدريب مهني، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للمؤهلات الوطنية المسكنة على الإطار الوطني إلى 352 مؤهل وطني، بنسبة 46% من مجمل المؤهلات المرخصة في مملكة البحرين.

تسكين المؤهلات الوطنية

إسناد 56 مؤهلًا دوليًا على الإطار الوطني للمؤهلات في العام 2024

إضافة إلى ذلك، تم إسناد 56 مؤهلًا دوليًا على الإطار الوطني للمؤهلات في العام 2024، منها 35 مؤهل تعليم عالٍ، و21 مؤهلًا مهنيًا، فيما تمت أرشفة 3 مؤهلات.

وبهذا يصبح العدد الإجمالي للمؤهلات المسندة إلى الإطار حاليًا 108 مؤهل دولي، بنسبة 27% من مجمل المؤهلات الدولية المرخصة.

إسناد المؤهلات الدولية

الإطار الوطني للمؤهلات

التحقق الذاتي للمؤهلات

ولتعزيز الثقة في قطاع التعليم، منحت هيئة جودة التعليم والتدريب حالة التحقق الذاتي لمؤسستين؛ مما يعطيها الحق في التحقق من مؤهلاتها داخليًا من خلال عملية محكمة قبل تسكينها على الإطار الوطني.

الاعتراف بالتعلم المسبق (RPL)

بالإضافة إلى ذلك، تشجع الهيئة الاعتراف بالتعلم المسبق (RPL) بالشراكة مع الجهات التنظيمية والأطراف ذات العلاقة. ومن أجل دعم هذه الجهود، فقد تم وضع الإرشادات والضوابط الخاصة بالاعتراف بالتعلم المسبق، ومشاركتها مع مجلس التعليم العالي (HEC)؛ تمهيدًا لتنفيذ المرحلة التجريبية لها.

كما تتعاون الهيئة أيضًا مع ديوان الخدمة المدنية (CSB) عن كثب؛ لربط متطلبات الوظائف في القطاع العام والمؤهلات بالمستويات الملائمة للإطار الوطني للمؤهلات. وتهدف هذه المبادرة إلى ضمان الاعتراف العادل بالمهارات والكفايات المكتسبة خارج نطاق مؤسسات التعليم الرسمي، ومن المتوقع استكمال هذا المشروع في العام 2025.

الخدمات المؤسسية

الموارد البشرية

الهيكل التنظيمي الجديد

في العام 2024، خضعت هيئة جودة التعليم والتدريب لإعادة التنظيم؛ بهدف تعزيز الكفاءة والفاعلية التشغيلية. وقد تم تصميم الهيكل التنظيمي الجديد بطريقة تؤدي إلى انسيابية العمليات، وزيادة الشفافية، وتقديم دعم أفضل للمؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين.

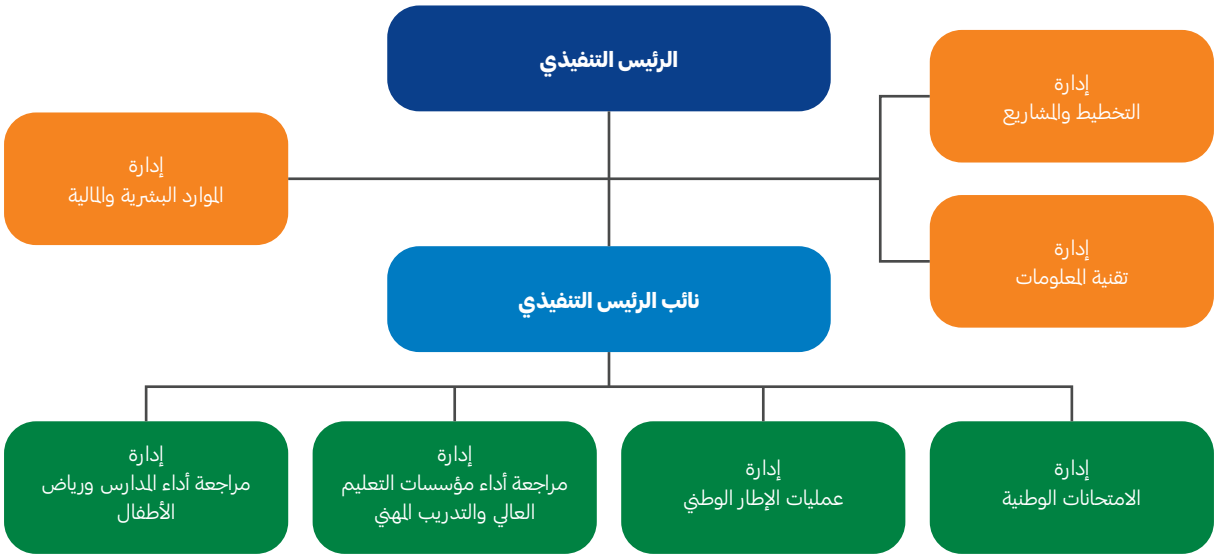

التدريب وبناء القدرات

نتعهد بالالتزام تجاه تمكين موظفينا وشركائنا، من خلال مبادرات التدريب والتطوير المبتكرة التي تتوافق مع رؤيتنا الإستراتيجية. في العام 2024، أكمل موظفو الهيئة ما يصل مجموعه إلى 4700 ساعة تدريب في كافة المجالات الرئيسة؛ شملت ضمان الجودة، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وإدارة المشروعات، وكتابة التقارير.

الخدمات المؤسسية

الموارد البشرية

حتى يتسنى تعزيز خبرات مراجعينا، ودعم جاهزيتهم لإجراء التقييمات الشاملة في القطاعات التعليمية المختلفة، فقد نفذت الهيئة العديد من مبادرات التدريب المتخصصة، وهي

التدريب الموجه للتعليم في التعليم المبكر (مرحلة الطفولة المبكرة)

تلقى مراجعونا تدريبًا متخصصًا من مؤسسة (Dawn Larkin Education) ؛ لدعم جهود تدشين الإطار العام للمراجعة؛ ويضمن هذا التدريب جاهزية مراجعينا لإجراء التقييمات لمؤسسات التعليم المبكر بدقة وبطريقة مدروسة.

بناء القدرات لمراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني

بالشراكة مع **بنتا إنترناشيونال – المملكة المتحدة**؛ قدمت هيئة جودة التعليم والتدريب تدريبًا شاملًا في المراجعات الجديدة لمؤسسات التدريب المهني؛ مما يزيد من قدرة فرق المراجعة للهيئة على إجراء تقييمات عالية الجودة.

التدريب على تنفيذ الامتحانات الوطنية

نظمت هيئة جودة التعليم والتدريب، بالتعاون مع جامعة كامبريدج، تدريبًا متقدمًا في تصميم وتقييم الامتحانات الوطنية لموظفي الهيئة؛ لضمان إلمام فريقنا بأحدث المعايير الدولية في هذا المجال المهم.

برنامج الانتداب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم

وفي هذا العام، انضم فوج جديد من 16 متدربًا منتدبًا من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب، بزيادة مقدارها الضعف عن العام الماضي. وجدير بالذكر أنه تم تكليف أربعة منتدبين منهم لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، فيما تم تكليف الـ12 منتدبًا الآخرين لمراجعة أداء المدارس.

وقد خضع المنتدبون لتدريب مكثف في طرائق التقييم، والدمج ما بين الخبرات النظرية والعملية.

اعتماد المراجعين

بالإضافة إلى ذلك، وبالشراكة مع مؤسسة تطوير التعليم البريطانية (EDT)، فقد تم منح شهادة «المراجع المعتمد» لعدد 11 من مراجعي الهيئة، بمن في ذلك اثنان من المراجعين من الفوج الأول من المنتدبين من وزارة التربية والتعليم. وبتحقيق هذا الإنجاز، والحصول على هذه الشهادة، أصبح جميع مراجعي الهيئة معتمدين حاليًا؛ مما يعزز التزامنا نحو تطوير ورعاية قادة المستقبل في مجال ضمان الجودة لقطاعي التعليم والتدريب محليًا ودوليًا.

الخدمات المؤسسية

تكنولوجيا المعلومات

تواصل هيئة جودة التعليم والتدريب الاستفادة من التكنولوجيا في تبسيط العمليات، وتحسين جودة الخدمة، ودعم أهدافها الإستراتيجية. وفي هذا العام، ركزت مبادرة «الاستفادة من التكنولوجيا لرفع الكفاءة التشغيلية»، على رقمنة عملياتنا الداخلية وخدماتنا الخارجية وأتمتتها؛ لتقليل المهام اليدوية، وزيادة الدقة، وتعزيز الأداء التشغيلي.

عمليات التدشين الرئيسة للأنظمة

- **نظام إدارة المراجعات (RMS):** يقوم هذا النظام بأتمتة مجالات عملية المراجعة المؤسسية؛ مما يسهل على المؤسسات إدارة أعبائها الإدارية، وتحسين الشفافية.
- **نظام إدارة المؤهلات (QMS):** يقوم هذا النظام برقمنة العمليات المتعلقة بالإطار الوطني للمؤهلات (NQF) للإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات.

مشاريع مدعومة بالذكاء الاصطناعي

في العام 2024، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بالتطبيق التجريبي للعديد من الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي؛ لتبسيط العمليات، وتحسين الدقة التشغيلية، ودعم عملية صنع القرار القائمة على البيانات:

- **التقييم الذاتي وتقييم الأدلة:** تقوم هذه المنصة بأتمتة استخراج البيانات، وتوليفها، وتحليلها لتنفيذ عمليات التقييم الذاتي المؤسسي؛ مما يحسن من دقة عمليات التقييم الذاتي للمؤسسات وموثوقيتها. كما تساعد المؤسسات على تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين واتخاذ الإجراءات المناسبة بشكل أكثر فاعلية.
- **إعداد التقارير:** تقوم هذه الأداة بتجميع وتحليل وثائق متعددة؛ لإعداد تقارير واضحة وموجزة، مما يقلل الوقت والجهد اليدوي اللازمين لإعداد التقارير.
- **كتابة فقرات أسئلة الامتحانات الوطنية لأوراق التدريب:** يتم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في كتابة مسودة فقرات أسئلة الامتحانات الوطنية عالية الجودة لأوراق التدريب على الامتحانات الوطنية، وتتوافق فقرات الأسئلة هذه مع الكفايات المطلوبة، ومستويات تعقيد الامتحانات؛ مما يساعد على إثراء بنوك الأسئلة ودعم جاهزية الطلبة لإجراء الامتحانات.
- **التخطيط والجدولة الذكية:** تحسن أداة الذكاء الاصطناعي هذه من طريقة جدولة أنشطة هيئة جودة التعليم والتدريب؛ مما يقلل من وقت التخطيط لهذه الأنشطة بشكل جوهري، فضلًا عن الحد من عمليات التضارب. كذلك، تتضمن هذه الأداة الاستفادة من الموارد بشكل فاعل، وتقديم الخدمات إلى المؤسسات والأطراف ذات العلاقة بشكل أفضل.
- **تحليل البيانات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي:** تقوم هذه الأداة بتسريع تحليل مجموعات البيانات الضخمة؛ مما يتيح للهيئة اكتشاف الرؤى بشكل أسرع، واتخاذ قرارات مدروسة؛ الأمر الذي من شأنه دعم التحسينات المستمرة وتطوير إستراتيجية أكثر استجابة لها.

الخدمات المؤسسية

الشئون المالية

هذا العام، وضعنا أساسًا قويًا لتطوير نموذج مالي مستدام مصمم من أجل تحقيق الاستقرار، وتعزيز النمو المالي على المدى الطويل، فضلًا عن تقديم الدعم عالي الجودة والخبرة الملائمة للقطاع.

وفي إطار هذه المبادرة، فرضت هيئة جودة التعليم والتدريب رسومًا مقابل عدد من الخدمات المختارة التي تقدمها إلى المؤسسات بدءًا من أبريل 2024. وقد أدى هذا القرار الإستراتيجي إلى تحقيق إيرادات قدرها 346,300 دينار بحريني من مقابل الخدمات، ما يمثل نسبة 10% من ميزانيتنا العامة. جدير بالذكر أن نسبة 90% من هذه الإيرادات، تحققت من تقديم خدمات المراجعات والمؤهلات الوطنية لمؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التدريب المهني، في حين تحققت نسبة الـ 10% المتبقية من تقديم خدمات التدريب محليًا وإقليميًا.

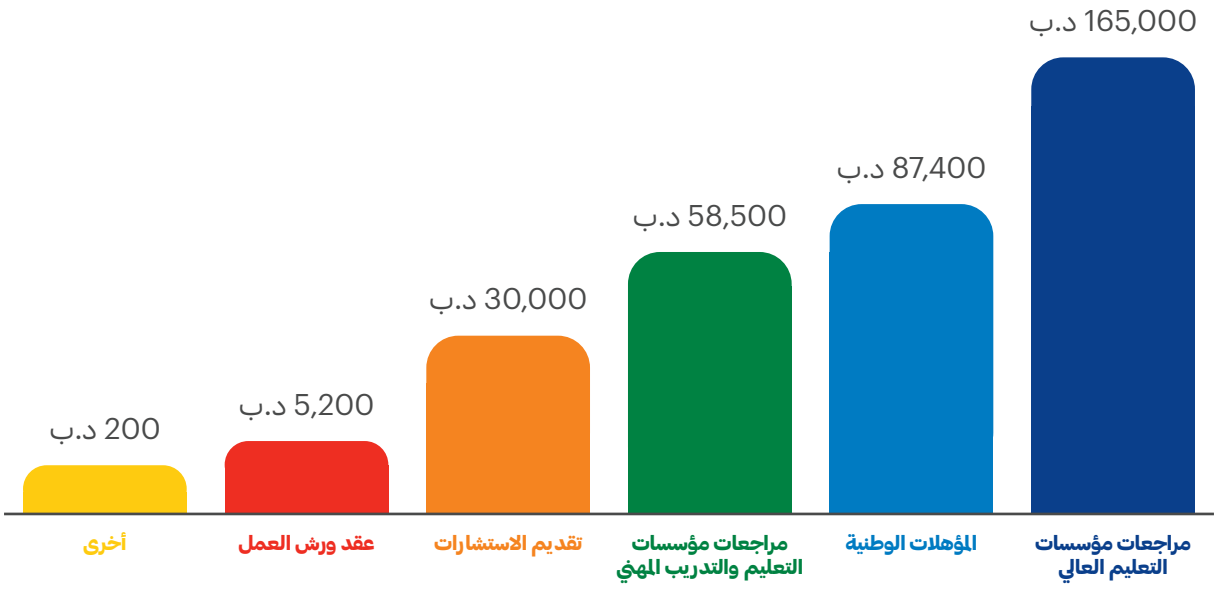

المجموع: 346,300 د.ب

وفيما نقوم بالتحضير للسنة المالية القادمة، نضع نصب أعيننا تعزيز عروض التدريب وتقديم الاستشارات بشكل أكبر، وتحسين هيكل رسوم مقابل الخدمات للهيئة؛ لتحقيق أقصى قدر من القيمة للأطراف ذات العلاقة.

الشراكات المحلية والدولية

الشراكات المحلية

في هذا العام، عززت هيئة جودة التعليم والتدريب التعاون المحلي، من خلال تشكيل اللجان الإستراتيجية والمبادرات المشتركة مع الجهات التنظيمية ومؤسسات التعليم والتدريب. وتساهم هذه الجهود في مواءمة أنظمة ضمان الجودة مع الأهداف الوطنية، وتحسين التواصل في جميع القطاعات.

اللجنة الاستشارية المشتركة لمؤسسات التعليم والتدريب الفني

تضم اللجنة الاستشارية المشتركة لمؤسسات التعليم والتدريب الفني، ممثلين من وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، وصندوق العمل (تمكين)، ووزارة الصناعة والتجارة ومهارات البحرين. وتقدم اللجنة التوصيات للقطاع، وتوحد جهود الأطراف ذات العلاقة؛ لتعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني.

اللجنة الاستشارية لمراجعة أداء رياض الأطفال

تم تشكيل اللجنة الاستشارية لمراجعة أداء رياض الأطفال، من ممثلين من وزارة التربية والتعليم، وكلية البحرين للمعلمين؛ وقدمت هذه اللجنة التغذية الراجعة خلال مرحلة التطبيق التجريبي للإطار العام لمراجعة أداء رياض الأطفال، وساهمت في ضمان توافقه مع أولويات التعليم الوطنية والمعايير الدولية.

اللجنة الاستشارية لمراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة

تضم اللجنة الاستشارية لمراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة، ممثلين من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، والهيئة الوطنية لتنظيم المهن الصحية، وكلية البحرين للمعلمين. وتدعم هذه اللجنة التطوير والتطبيق التجريبي لملحق إطار مراجعة أداء مؤسسات التربية الخاصة؛ مما ساهم في تقديم رؤى قيمة لتطوير إطار مراجعة شامل وجامع.

اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات

تتولى اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات، مسئولية الإشراف على التقارير والمبادرات المتعلقة بالإطار الوطني للمؤهلات والتوصية بشأنها؛ مما يدعم التطوير المستمر لنظام المؤهلات في مملكة البحرين.

اللجنة الاستشارية لمراجعة أداء المدارس

قدمت هذه اللجنة التي تأسست بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، وكلية البحرين للمعلمين، الدعم لتطوير الإطار العام لمراجعة أداء المدارس الجديد. كما قدمت هذه اللجنة المساهمات المهمة لكي يعكس الإطار العام للمراجعة الأولويات الوطنية، والمعايير التربوية واحتياجات قطاعي التعليم والتدريب.

الشراكات المحلية والدولية

الشراكات الدولية

تواصل هيئة جودة التعليم والتدريب، تعزيز مكانتها على الساحة العالمية، من خلال عقد الشراكات الإستراتيجية مع المنظمات الدولية وهيئات ضمان الجودة، حيث أسفرت هذه الشراكات عن جلب أفضل الممارسات الدولية إلى مملكة البحرين، وتشجيع الابتكار؛ مما يعزز الثقة في المؤهلات البحرينية والاعتراف بها عالميًا.

الريادة في شبكات ضمان الجودة الدولية

في العام 2024، تم انتخاب الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب، كعضو مجلس إدارة الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي؛ لتكون بذلك المرأة العربية الوحيدة التي تم انتخابها في هذه الدورة.

الإطار الخليجي لمؤهلات التعليم العالي

تعد هيئة جودة التعليم والتدريب شريكًا رئيسًا في مشروع تطوير الإطار الخليجي لمؤهلات التعليم العالي، والذي تمت الموافقة النهائية عليه هذا العام. كما قدمت الهيئة أيضًا الدعم للأطر الوطنية للمؤهلات في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، من خلال تقديم جلسات نشر المعرفة. وفي الوقت الحالي، تشارك الهيئة في توسيع نطاق الإطار الخليجي لمؤهلات التعليم العالي؛ ليشمل المؤهلات المهنية والاحترافية.

المحاذاة مع إطار مراجعة أداء المدارس البريطانية في الخارج

حاز إطار مراجعة أداء المدارس الذي تم نشره في مطلع العام 2024، على ثقة السلطات في المملكة المتحدة، وتمت محاذاته بإطار مراجعة أداء المدارس البريطانية في الخارج.

دعم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

تم اختيار هيئة جودة التعليم والتدريب؛ لتدريب واعتماد أول فوج من ضامني جودة الأداء المدرسي في الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، في سلطنة عمان.

الشراكات المحلية والدولية

الشراكات الدولية

برنامج بناء القدرات بالتعاون بين هيئة جودة التعليم والتدريب والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي

بالتعاون مع الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، فقد عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث ورش عمل في أبريل . وتهدف هذه الورش إلى تزويد حوالي 70 مشاركًا بالمعلومات العملية حول الحوكمة، والتخطيط الإستراتيجي، وأنظمة ضمان الجودة الداخلية والخارجية.

الاعتراف والعضويات الدولية

تعد هيئة جودة التعليم والتدريب عضوًا نشطًا في كل من:

INQAAHE
الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي

ANQAHE
الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي

CHEA
مجلس اعتماد التعليم العالي

IAEA
الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي